

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2008/10/30-27

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة 2009-2008

مقدمة للمجلس للعلم*



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2008/5-C

13 October 2008
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير، مكتب المراجع الخارجي: السيد: G. Miller رقم الهاتف: + (44) 20 7798 7136

المراجع الخارجي: السيد: R. Clark رقم الهاتف: 066513-2557

يمكنكم الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات الذي يرأسه المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

والمراجع الخارجي معين من قبل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات برنامج الأغذية العالمي بموجب المادة الرابعة عشرة من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة وإجراءات المراقبة المالية الداخلية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة لبرنامج الأغذية العالمي.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للمجلس التنفيذي؛ وتعزيز الإدارة المالية والتسيير في برنامج الأغذية العالمي، ودعم أهداف برنامج الأغذية العالمي.

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالسيد:

Graham Miller

.....

برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة 2009-2008

الفقرات

بيان المحتويات

6-1	مقدمة
15-7	نهج المراجعة المالية
26-16	تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف المراجعة
37-27	تقارير الإدارة المقترح تقديمها للمجلس التنفيذي
43-38	إعداد التقارير للمجلس التنفيذي

الملحق 1

منهجية المراجعة المالية

مقدمة

تحيط هذه الدراسة المجلس التنفيذي للبرنامج بالمعلومات المتعلقة ببرنامج عملنا المتوقع حول المراجعة لفترة السنتين 2008-2009 وهي تغطي فحوص المراجعة التي تدعم آراءنا المتعلقة بالمراجعة فيما يخص الكشوف المالية المتوقعة لعامي 2008 و2009 وتقاريرنا المحتملة حول المراجعة فيما يتعلق بالقضايا التي نراها تستحق اهتمام المجلس.

- 1- تبعاً لدراسة المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2008 للكشوف المالية للبرنامج وتقرير المراجعة للفترة 2006-2007، تزود هذه الدراسة المجلس بنظرة ثاقبة على مراجعتنا للكشوف المالية للبرنامج وأنشطته في الفترة 2008-2009. ويتوقع من البرنامج أن يقدم، لأغراض المراجعة، الكشوف المالية السنوية التي يتم إعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعامي 2008 و2009.
- 2- وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت في يوليو/تموز 2006، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عموم منظمات الأمم المتحدة بعد أن وافقت لجنتها العليا المعنية بالإدارة على البدء بتنفيذ هذه المعايير في موعد أقصاه فترة الإبلاغ المالي التي تبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2010. والهدف من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المستقلة هو تعزيز استكمال إعداد التقارير المالية في منظومة الأمم المتحدة والمقارنة فيما بينها وتنسيقها وشفافيتها والمساءلة بشأنها. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على تنفيذ البرنامج لهذه المعايير بصورة مبكرة اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2008.
- 3- وقد اشتمل تخطيطنا للمراجعة على إعادة تقييم شامل لأعمالنا التي أنجزت في مراجعتنا السابقة واستجابات الإدارة والمجلس التنفيذي. وسوف تواصل مراجعتنا مراعاة الطابع الخاص والظروف المتعلقة بالبيئة التي يعمل فيها البرنامج ومعالجة القضايا المتصلة بالبرنامج فيما يخص تسليم المعونات الغذائية للتصدي للحاجات الطارئة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- وتتضمن هذه الدراسة إشارة إلى التقارير التي نتوقع تقديمها إلى المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمراجعتنا في عامي 2008 و2009. وسوف نواصل تقديم التقارير، على أساس مرحلي، إلى المجلس التنفيذي حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بمراجعة الإدارة، وذلك وفقاً لما طالب به أعضاء المجلس عند تعييننا في بادئ الأمر. لكن يمكننا تعديل برنامجنا عند الاقتضاء لنأخذ في الحسبان الظروف المتغيرة وتقييمنا المتواصل للمخاطر واستجابة الأمانة للطوارئ الجديدة.
- 5- وسوف نظل، كما كان الشأن في الفترات المالية السابقة، مستعدين للحوار مع المجلس التنفيذي عندما يكون ذلك مفيداً. وسوف نحضر اجتماعات المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، وأيضا اجتماعات لجنة المراجعة. كذلك سوف نواصل الاتصال والتنسيق مع مكتب المراجعة الداخلية والمراقبة لتلافي الازدواج غير الضروري في الجهود. ونحن نستعرض أعمال المراجعة الداخلية ونسعى للتعويل على أعمالها حسب اللزوم. وسوف نواصل متابعة التقدم في تنفيذ التوصيات المقترحة في تقاريرنا إلى المجلس التنفيذي للتأكد من أن البرنامج يستمر في الاستفادة من تقييم المراجعة على نحو متناسق ودقيق.

6- إضافة إلى ذلك، فسوف نقوم بإعداد تقارير مستقلة تقدم إلى الأمانة، بما في ذلك إعداد استراتيجية للمراجعة تقدم إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بأية مخاطر محددة تنشأ في أية مراجعة سنوية، فضلا عن إعداد رسائل الإدارة أو نتائج الزيارة إلى الميدان وإلى المكاتب القطرية، والمسائل الأخرى ذات الصلة.

نهج المراجعة المالية

7- إن المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة هو المراجع الخارجي المستقل للبرنامج الذي تم تعيينه وفقا للمواد 1-14 إلى 9-14 من النظام المالي للبرنامج. وهو مطالب بدراسة الكشوف المالية للبرنامج والتثبت من دقتها وإعداد التقارير عنها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. ووفقا للنظام المالي للبرنامج يعتبر المراجع الخارجي مستقلا تماما وهو مسؤول لوحده عن إدارة عملية المراجعة وهو مفوض للإبلاغ عن القضايا المتعلقة بتنظيم وفعالية وكفاءة استخدام الأصول المالية للبرنامج وممتلكاته الأخرى.

أهداف المراجعة المالية

8- الهدف الرئيسي لمراجعاتنا المالية هو تزويد المجلس التنفيذي، باعتباره المستخدم الرئيسي للكشوف المالية، بضمان يؤكد أن الحسابات والكشوف المالية المهمة خالية من الأخطاء المادية وتتفق مع النظام المالي للبرنامج مع مراعاة تأثير ذلك على الكشوف المالية ككل وعلى مستوى الاهتمام من جانب مستخدمي الحسابات والدقة التي يتوقعونها إلى درجة كبيرة. ورأي المراجعة يؤكد أيضا ما إذا كانت المصروفات بالعينة قد طبقت على الأهداف التي حددتها الجهات المانحة وما إذا كانت المعاملات التي روجعت تتفق مع السلطات التي تنظمها. ويتضمن الملحق 1 مزيدا من المعلومات حول نهج المراجعة.

نهج المراجعة

9- تشتمل عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على سياسات محاسبية منقحة وأكثر دقة؛ ووضع نظم وإجراءات جديدة ومنقحة لدعم المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ومتطلبات الإفصاح عن الكشوف المالية على نحو أكثر شمولاً ودقة، وهي التي ينبغي أن تخضع جميعا للمراجعة. ولذا، فإن المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، سوف يستلزم جهودا وإجراءات إضافية بشأن المراجعة بالمقارنة مع الحسابات التي كانت تعد وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وهذا الأمر ينطوي على تكاليف إضافية للمراجعة، وهو ما سنناقشه مع الأمانة.

10- وسوف نتحصل على أدلة مباشرة تتعلق بالمراجعة من خلال تنفيذ الأعمال في المقر الرئيسي للبرنامج في روما ومن خلال الزيارات إلى عدد من المكاتب القطرية والإقليمية. ويتخصص استعراضنا للمصروفات مدى دقة المعاملات المسجلة في النظام المحاسبي وينجز (WINGS) والذي يعد المصدر الرئيسي للمعلومات المالية المبلغة إلى المجلس التنفيذي.

11- ونحن نولي اهتماما خاصا لاختبار انتظام المصروفات (الإمتثال)، والتأكد من أنها تمثل لنوايا البرنامج كما حددت في الميزانيات المقررة ووثائق التعهدات. وسوف تشمل المراجعة المالية فحص الإيرادات بالعينة وسجلات المصروفات

كما يستعرض المصروفات مقارنة بالميزانية، والمراجعات المادية للأغذية والموجودات الأخرى والأصول الثابتة التي أعلن عنها لأول مرة في عامي 2008 و2009 واستعراض السلف، وفحص إدارة الخزانة والنفقة.

الزيارات الميدانية لعمليات البرنامج

- 12- إن اختيارنا للمكاتب الميدانية في المواقع التنفيذية حول العالم يقوم على أساس المخاطر باستخدام معاييرنا لتلك المخاطر مثل قيمة ميزانيات التشغيل، ونوع العمليات في البلدان المعنية ونتائج المراجعة من الزيارات الميدانية السابقة.
- 13- وقبل القيام بأي زيارة ميدانية نقوم باستعراض أحدث تقارير المراجعة الداخلية لتحديد مجالات المخاطر من أجل دراستها ونقيم، تحليليا، معاملات المشروع للحصول على إيضاحات من المكاتب القطرية أو الإقليمية بشأن المعاملات أو الاتجاهات غير المتوقعة أو غير المألوفة.
- 14- وفي ضوء الجداول الزمنية للزيارات الميدانية التي قمنا بها في الفترة 2006-2007 والزيارات المزمعة من جانب المراجعة الداخلية، نتوقع زيارة عدد من المواقع الميدانية (المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية) للفترة 2008-2009 بما في ذلك تايلند وبنما وجنوب أفريقيا. وسوف نواصل رصد تقييماتنا للمخاطر حتى يتسنى لنا أن نبقي مستجيبين لأي تغييرات للظروف التي يمكن أن تؤثر في اختيارنا للزيارات الميدانية وبخاصة في عام 2009.

استعراض النوعية

- 15- نحن نصمم إجراءاتنا المتعلقة بالمراجعة لتحقيق مراجعة ذات مردودية، ولدينا إجراءات راسخة بشأن الاستعراض تضمن تنفيذ أعمال المراجعة على نحو كفؤ وبما يتفق مع معايير المراجعة. وتشمل الإجراءات المعيارية للمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، مراقبة الجودة الداخلية بواسطة مراجعين متمرسين غير مرتبطين بنتائج التطبيق وهو ما يوفر ضمان الحفاظ على المعايير والفعالية. إضافة إلى ذلك، فنحن نعرض إجراءاتنا المتعلقة بالمراجعة لإخضاعها لاستعراض خارجي للنوعية وتقييم مستقل من جانب منظمة في المملكة المتحدة مسؤولة عن تمحيص مدى التزام المراجعين بالمعايير المهنية.

تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف المراجعة

- 16- إن طابع برنامج الأغذية العالمي وهيكله وعملياته تظهر مخاطر خاصة تكتنف المراجعة. وقيم نهجنا في المراجعة كيف أن الأمانة عالجت هذه المخاطر وتأثيرها على بيئة الرقابة الإدارية الداخلية والكشوف المالية.

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- 17- إن تنفيذ السياسات المحاسبية التي تغيرت بصورة ملحوظة وكذا الإجراءات وبيانات التقارير المالية للتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يمثل مبادرة رئيسية في التغيير من شأنها أن تزيد مخاطر عدم صحة البيانات أو الخطأ أو السهو في الكشوف المالية. فبخصوص عام 2008، فإن البيانات سوف تتضمن، لأول مرة، السلع الغذائية والمخزونات من المعدات، والأصول المرسلة والاعتراف الجديد بالاستحقاقات، والإيرادات والمصروفات في مختلف الفئات، والميزانيات مقارنة مع النتائج الفعلية. ولقد زدنا فعلا الأمانة بدليل المكتب الوطني لمراجعة الحسابات حول تنفيذ التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية على مستويات الكشوف المالية والبنية الأساسية لإعداد التقارير، وسوف نواصل

اجتماعتنا المنتظمة مع فريق المعايير المحاسبية الدولية في البرنامج وتقديم الدعم لهذا الفريق بما يتفق ودورنا المستقل كمراجعين خارجيين.

18- وفي رسائل الإدارة الموجهة إلى الأمانة وفي التقارير المالية إلى المجلس عن الفترة 2006-2007، أوضحنا نقاط الضعف في الرقابة الإدارية التي يمكن أن تؤثر في دقة السجلات المحاسبية التي تبنى على أساسها الحسابات الملزمة بالمعايير المحاسبية الدولية:

- المصروفات المسجلة وغير المستندة على دليل الخدمات المقدمة حسبما هو مطلوب بموجب السياسات المحاسبية للبرنامج؛

- الافتقار إلى تحديث متواقت لقواعد بيانات الجرد التي توفر أرقام الموجودات.

19- وسوف نتفحص الإجراءات بشأن تدقيقات الجرد العملي ومواعيد تسجيل قواعد البيانات هذه خلال عملنا الخاص بالمراجعة، ذلك لأن التحديث الكامل والمتواقت لهذه السجلات يمثل رقابة إدارية رئيسية على تقييم الموجودات. كذلك فإن برنامجنا لزيارات المراجعة للعمليات الميدانية سوف يتفحص أيضا المصروفات التي تتفق محليا وفعالية الرقابة الداخلية الرئيسية. وعلى المستوى الإقليمي، سوف نتفحص ترتيبات المراقبة في عين المكان لرصد أنشطة المكاتب القطرية.

20- وسوف ندرس أيضا مدى الوعي بالمعايير المحاسبية الدولية في الميدان ونتفحص نتائج إعداد الكشوف المالية التجريبية حتى 30 سبتمبر/أيلول 2008 وهو ما سيخضع للاستعراض من جانب مكتب المراجعة الداخلية.

اللامركزية والرقابة الداخلية

21- تظل لا مركزية هيكل الرقابة في البرنامج اعتبارا رئيسيا بشأن أعمالنا المتعلقة بالمراجعة. وقد دأب البرنامج على السعي لتحسين فعالية إدارة العمليات والرقابة الإدارية الداخلية استجابة لنتائج المراجعة والاهتمامات التي أثرت في رسائلنا الإدارية ونتائج المراجعة الداخلية والتقييمات التي أعدتها الإدارة للمخاطر. ومن حيث الرقابة المالية، فإن اللامركزية تمثل مخاطر وأيضا مكاسب في تسليم المساعدات الفورية والملائمة للمكاتب الميدانية وفي المراقبة والمساءلة حول العمليات.

22- وسوف تواصل الأمانة الطلب من كل من المكاتب الإقليمية تقديم تقارير شهرية مقابل المؤشرات المالية الرئيسية في كل مكتب إقليمي أو قطري. وفي عام 2007، طبقت الأمانة لوحة قياس وهي وسيلة للإدارة المالية تبرز المستحقات قديمة العهد والأموال قيد التحصيل والسجلات المحاسبية للمستحقات لموافقة الإدارة عليها.

الاعتماد على شركاء التنفيذ

23- يولي البرنامج اعتمادا واسع النطاق على شركاء التنفيذ لتغذية المستفيدين والإبلاغ عن التسليمات الغذائية. ونظرا لطبيعة هذه الترتيبات، فهناك خطورة في الإخفاق في الإبلاغ بصورة كاملة عن متحصلات المستفيدين من التسليمات الغذائية وخسائر الأغذية بعد التسليم. وهناك خطر على سمعة البرنامج نتيجة استخدام أطراف ثالثة لتلبية الأهداف المشتركة للمنظمة. وفي يونيو/حزيران 2008¹، أدخلت الأمانة منهجا للمعاينة الإحصائية لاستعراض مدى استكمال سجلات ما بعد التسليم تلبية لتقريرنا إلى الإدارة في يونيو/حزيران 2005 حول سجلات خسائر ما بعد التسليم.

¹ WFP/EB.A/2008/INF/6

24- وتستعرض زيارتنا الميدانية للمراجعة مدى دقة معلومات الرصد الميداني المقدمة من جانب شركاء التنفيذ وتتفحص السجلات المحلية المتعلقة بكميات الأغذية المسلمة وخسائر ما بعد التسليم المسجلة في نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها لدى البرنامج.

الطابع التطوعي للتبرعات

25- يلاحظ أن تمويل عمليات البرنامج يعتمد بكامله على التطوع وهو على هذا النحو يبرز خطراً يكتنف العنصر التنفيذي وعنصر التدفق النقدي إلى البرنامج، خصوصاً في ضوء بيئة الأخطار المتزايدة الناجمة عن تفاقم أسعار الوقود والأغذية التي أوضحتها الأمانة، وروعي في عملية التخطيط الاستراتيجي للفترة 2008-2011. وسوف نواصل فحص الإيرادات بالعينّة للتثبت من أن الأموال قد سجلت في الحسابات وفقاً لنوايا الجهات المانحة كما حددت في وثائق تعهدات المانحين.

إدارة المخاطر

26- قررت الأمانة أن تستنبط، في الفترتين 2004-2005 و2006-2007، ترتيبات جديدة ومنتظمة لإدارة المخاطر لتوفير معلومات ورقابة محسنة للإدارة. لكن هذه العملية المتعلقة بترتيبات الإدارة المحسنة والمنظمة للمخاطر التي تكتنف المشروع بكامله فقدت زخمها خلال 2007. وسوف نرصد، بوجه عام، التقدم الذي أحرز في مجال إجراءات إدارة المخاطر وندرس المدى الذي تقوم به الترتيبات الراهنة في تحديد المخاطر التنظيمية والاستراتيجية ووضع الأولويات بشأنها ومعالجتها على نحو فعال.

التغطية المقترحة لمراجعة الإدارة

27- يعطي النظام المالي للمراجع صلاحية دراسة قضايا المراجعة المتعلقة بالإدارة أو الأداء كجزء من إحالته لهذه القضايا أو الإبلاغ عنها إلى المجلس التنفيذي. ونهدف من تقاريرنا إلى المجلس معالجة مجالات المواضيع ذات الأهمية من حيث دلالتها إلى التشغيل الكفؤ والفعال للمنظمة وتنفيذ أهداف البرنامج وحجم الموارد المخصصة لها. ولقد اخترنا مجالات مواضيع التقرير المقبل استناداً إلى هذه العوامل (وبخاصة التنمية الرئيسية المتمثلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، مع الأخذ في الحسبان المباحثات مع الأمانة من حين لآخر وأية مقترحات وآراء يعرضها المجلس التنفيذي. وقدمت القائمة (دال) عدداً من المقترحات بشأن الموضوعات التي يمكن أن تغطيها أعمالنا المتعلقة بالمراجعة. ولقد أخذنا هذه المقترحات في الحسبان في إعداد برنامجنا وفي تخطيط مراجعاتنا المالية. وسوف نعقب على هذه المجالات أثناء عرضنا لهذه الدراسة على المجلس التنفيذي.

28- ويتضمن الجدول 1 أهم التسليمات المحتملة في تقريرنا الرئيسي.

موضوع التقرير	اجتماعات المجلس التنفيذي
برنامج العمل التمهيدي للمراجع الخارجي للفترة 2009-2008 الإدارة القائمة على النتائج (التقرير الثاني) ورقة مشورة للجنة المراجعة	أكتوبر/تشرين الأول 2008
استعراض (وينجز 2) والتحضيرات بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	فبراير/شباط 2009
التقرير المالي حول الكشوف المالية لعام 2008 والتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية	يونيو/حزيران 2009
تقرير عن عائدات الإدارة المقدمة عن طريق تنفيذ الحسابات المتقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية واستخدام المعلومات المالية والإدارية على مستوى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي	أكتوبر/تشرين الأول 2009
استعراض رأسي لمشروع ميداني كبير	فبراير/شباط 2010
التقرير المالي حول الكشوف المالية لعام 2009 والمسائل المستجدة	يونيو/حزيران 2010

الإدارة القائمة على النتائج (التقرير الثاني)

29- هذا التقرير هو العنصر الثاني في استعراض للتنفيذ من مرحلتين لمدى تقدم البرنامج في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج والمعروض على المجلس التنفيذي في أعقاب استلام ملاحظات الأمانة. وقد درس تقريرنا الأولي في مارس/آذار 2006 الإطار الذي وضعت الأمانة لرصد النتائج والإبلاغ عنها. ويفحص هذا التقرير الثاني التقدم الذي أحرز في إدماج الإدارة القائمة على النتائج وكيف يتم تنفيذها في عموم المنظمة.

ورقة مشورة للجنة المراجعة

30- تمثل ترتيبات التمويل والتسيير في برنامج الأغذية العالمي عنصرا مهما في سمعة البرنامج ومقدرته على اجتذاب التبرعات التطوعية والتمويل لتحقيق أهدافه الإنسانية. ويقوم المجلس التنفيذي بوضع وتعزيز التوجه الاستراتيجي للمنظمة وتخصيص مواردها كما يقوم برصد إدارة وتشغيل هذه المنظمة. وإن التسيير الجيد في أي منظمة يتطلب رقدا ومراقبة فعالة لعمليات الرقابة بما في ذلك المراجعة الداخلية والخارجية ومناولة الإدارة التنفيذية للموارد والرقابة المالية وإدارة المخاطر.

31- وتتيح لجان المراجعة منتدى ثريا ومركزا يجتمع بانتظام لمعالجة القضايا بعمق من منظور الخبرة وتتيح مستوى من المراقبة والتحدي للإدارة وضمانا للجهاز الرئاسي بحيث لا تكون لدى الجهاز الرئاسي ذاته المقدرة على تحقيق هذا الضمان. ورغم أنه كانت لدى البرنامج، منذ يوليو/تموز 2004، لجنة للمراجعة تقوم بمهامها على نحو كامل وفعال وتتمشى مع معظم جوانب ترتيبات التسيير الجيد، إلا أن اللجنة الحالية قد أنشأها المدير التنفيذي دون أن تكون تحت

إشراف أو رقابة المجلس التنفيذي، وأن المجلس التنفيذي، كجهاز رئاسي أساسي للبرنامج، ليست لديه علاقة مباشرة مع لجنة المراجعة أو لا يستفيد منها، حسبما يقتضيه الاتساق مع ترتيبات التسيير الجيد إفادة المجلس والبرنامج على النحو الأكثر فعالية.

32- واستجابة لطلب من رئيس المجلس التنفيذي في عام 2007 بتقديم توجيهات مستقلة، فقد قدمنا في أبريل/نيسان 2008 ورقة مشورة حول لجان المراجعة طرحنا خلالها مقترحاتنا لتحسين ترتيبات التمويل والتسيير في البرنامج ومساعدة المجلس في اتخاذ قرار بشأن علاقته مع لجنة المراجعة. وقد تم توزيع دراسة المشورة على أعضاء المجلس التنفيذي، ونحن على استعداد لمناقشتها مع المجلس التنفيذي في اجتماعه في أكتوبر/تشرين الأول في 2008.

استعراض نظام وينجز 2 والتحضيرات بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

33- إن تحديث نظام وينجز يعد أمرا مهما لفعالية وموثوقية المحاسبة المالية المقبلة والإبلاغ في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رغم أن تنفيذ وينجز 2 قد تأخر إلى ما بعد السنة الأولى لتنفيذ البرنامج لهذه المعايير. وسوف نتفحص مدى تقدم البرنامج في إدارة المشروع مع تصميم التطبيق والإبلاغ عن المدى الذي يبدو فيه وينجز 2 ملائما للهدف مع ملاحظات المراجعة التي تقدم إلى المجلس التنفيذي حسب الاقتضاء حول مدى التقدم في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

تقرير مالي عن الكشوف المالية لعام 2008 والتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

34- سوف نقدم تقريرا حول الكشوف المالية لعام 2008 والتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونتائج المراجعة والتوصيات المستخلصة من فحصنا للحسابات.

35- ونحن نعتقد أن هذا النهج سوف يوفر ضمانا للمجلس التنفيذي ويسهم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على مستوى البرنامج ويحدد الدروس للمساعدة في تطبيق جدول الإصلاح في الأمم المتحدة الذي يتطلب من جميع منظمات الأمم المتحدة أن تنفذ الكشوف المالية التي تتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية بدءا من عام 2010.

تقرير عن عائدات الإدارة المقدمة عن طريق تنفيذ الحسابات المتقيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستخدام المعلومات المالية والإدارية على مستوى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي

36- إن تنفيذ الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا يتيح فحسب الشفافية في الإبلاغ إلى المجلس التنفيذي، بل إنه يتيح أيضا فرصة مهمة لتحسين المساءلة والإدارة واتخاذ القرارات. وسوف نعرض تقييما للكيفية التي يمكن بها استخدام تحسين الحسابات والإبلاغ عن المعلومات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لاتخاذ قرارات مالية أفضل وتحسين إدارة الأعمال في البرنامج.

استعراض رأسي لمشروع رئيسي يتفحص كيف أن الأمانة خطت ونجحت في تلبية أهداف المشروع

37- نحن نخطط لاختيار مشروع قطري رئيسي يمكن أن نقدم بشأنه تقييما مستقل للكيفية التي خطت فيها الأمانة أهداف المشروع ونجحت في تحقيق هذه الأهداف، والتقيد بالسياسات والإجراءات، وتحديد أية عقبات واجهت فعالية وكفاءة أنشطة المشروع. ونحن نأمل، باختيار مشروع بعينه، تقييم المخاطر وجوانب الضعف والممارسات الجيدة التي يمكن من خلالها الاستفادة من الدروس على مستوى عموم المنظمة.

إعداد التقارير للمجلس التنفيذي

إعداد تقارير المراجعة الخارجية للمجلس التنفيذي

38- لقد قدمنا، بشأن فترة العامين 2006-2007، سلسلة من رسائل الإدارة إلى الأمانة حول الإدارة المالية والعمليات نتيجة الزيارات الميدانية في إطار المراجعة وكذا تقارير إلى المجلس التنفيذي حول إدارة الخزنة (فبراير/شباط 2007)، والتكاليف والمنافع المتأتية من تعبئة الموارد (يونيو/حزيران 2007)، وإعداد الكشوف المالية لعام 2006 والتقدم صوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (يونيو/حزيران 2007)؛ ومراجعة خاصة طلبها المجلس التنفيذي حول أنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية (أكتوبر/تشرين الأول 2007)؛ واللامركزية والاحتياجات التشغيلية للبرنامج (أكتوبر/تشرين الأول 2007)؛ ودراسة مشورة حول لجان المراجعة. كذلك قدمنا تقريرنا المالي ورأينا المتعلق بالمراجعة إلى المجلس التنفيذي يشمل الكشوف المالية لفترة العامين 2006-2007 (يونيو/حزيران 2008).

39- وبسأن تسليماتنا في التقرير إلى المجلس التنفيذي عن الفترة 2008-2009، فسوف نواصل إعطاء المدير التنفيذي الفرصة في التعقيب على ملاحظتنا الخاصة بالمراجعة قبل تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي. كذلك سوف نحافظ على سياستنا "لا مفاجآت" في المناقشة الكاملة لنتائج المراجعة مع المنظمة قبل إعداد التقرير والتماس الموافقة على الحقائق التي تستند عليها الاستنتاجات والتوصيات لتقارير المراجعة.

40- ونتيح هذه السياسات للمجلس التنفيذي أن يدرس القضايا التي تبرزها تقارير المراجع الخارجي في ظل معرفة وثيقة تستند على حقائق سليمة وموثوقة ومعروضة على نحو جيد. كما نتيح هذه السياسة للمدير التنفيذي وموظفيه أبكر فرصة ممكنة لتنفيذ التوصيات العملية التي اقترحها المراجع الخارجي.

رأي حول الرقابة الداخلية

41- يتيح تطبيق الكشوف المالية السنوية المراجعة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية مجالات للتحسين في النماذج التي كانت تستخدم من قبل بشأن الكشوف لفترة السنتين. فالكشوف المالية للبرنامج يتم إعدادها وفقا للفقرة 6(ب) من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي التي تتطلب نمودجا من الكشوف المالية يبين بوضوح، حسب الاقتضاء، الوضع المالي وبلبي الاحتياجات الإدارية للمجلس والمدير التنفيذي.

42- تتمثل إحدى الوسائل التي تستطيع فيها الأمانة تقديم ضمان للمجلس التنفيذي بتحسين الإدارة، في إعداد كشف عن الرقابة الداخلية يقدم مع الكشوف المالية. وتمثل الكشوف عن الرقابة الداخلية أفضل أسلوب في الإبلاغ المالي وتعزز تسيير المنظمة بإقرار مسؤولية المدير التنفيذي بشأن إنشاء نظام فعال للمراقبة الداخلية يستند على تقييم المخاطر في المنظمة وإبراز أي مجالات تشير القلق والتي ينبغي أن يراعيها المجلس التنفيذي عند تقييم الكشوف المالية المقدمة من الأمانة.

43- وقد أشارت الخطة الاستراتيجية للفترة 2006-2009² إلى إدخال كشف عن الرقابة الداخلية خلال الفترة التي تغطيها الخطة. ونحن نحث الأمانة على القيام، بأسرع ما يمكن، بدراسة تقديم كشف عن الرقابة الداخلية يرفق مع الكشوف المالية المعدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونحن على استعداد لتقديم المشورة والتوجيهات، حسب الاقتضاء.

الملحق 1

منهجية المراجعة المالية

1- في تطبيق معايير المراجعة المهنية العليا، نحن ننتبى تركيزا واضحا على المخاطر والرقابة بهدف ما يلي:

- تحقيق قيمة مضافة من خلال عملية المراجعة الخارجية،
- إتاحة الفرص لتحسين الفعالية وتحقيق الوفورات للمنظمة المعنية.

2- يستند نهجنا في المراجعة على الحصول على فهم كامل للعمليات والأنشطة التي يقوم بها البرنامج حتى يتسنى تحديد المخاطر الرئيسية الناجمة عن أنشطته. ويمكن للمخاطر المادية أن تؤثر في مقدرة البرنامج في تحقيق أهدافه، كما يمكن أن تؤثر في موثوقية ودقة الكشوف المالية. ولذا فإن نهجنا في المراجعة يركز على المفاهيم المادية والمخاطر وعلى احتياجات المستخدمين للكشوف المالية.

3- والمادية هي مفهوم يقر بأن الكشوف المالية نادرا ما تكون صحيحة بصورة مطلقة. وإن مسألة ما تعتبر مادية إذا كان إدراجها أو سهوها أو عدم ذكرها أو عدم بيانها يحتمل أن يشوه الرأي الإجمالي الذي تعرضه الكشوف المالية. ونحن نقيم المادية بالقيمة وبالطابع وبالسياق. ولذا فإن أعمالنا تركز على جميع الجوانب الرئيسية للنشاط وأن تقرير المراجع الخارجي عن الكشوف المالية يقتصر على القضايا الأساسية. أما المسائل الأقل أهمية فتعالج في إطار النقاشات والمراسلات مع المدير التنفيذي.

4- ونحن ننفذ تقييما كاملا للمخاطر يشمل تقديرا لجوانب القوة والضعف للرقابة ضمن النظام المالي للمنظمة، آخذين في الحسبان تطورات من قبيل تطبيق نظم محوسبة جديدة وتغييرات في الإجراءات حتى يتسنى تحديد احتمال حدوث أخطاء مادية بما في ذلك التدليس. ونتائج التقييم تساعدنا في تحديد مستوى دليل المراجعة اللازم لدعم رأي المراجعة، و نركز جهودنا على المجالات شديدة الخطورة وتحسين مردودية اختبار المراجعة.